مجلس نواب الشعب

الرّسالة الإخبارية

المدة النيابية الثانية 2019-2024 | عدد خاص | الى غاية 30 أفريل 2020

رغم الأزمة الصحية التي أفرزها انتشار فيروس كورونا وتداعياته، واصل مجلس نواب الشعب الاضطلاع بوظائفه التشريعية والرقابية والانتخابية، سواء في ارتباط مباشر بهذه الأزمة وبمجهودات المجلس في هذا السياق، أو في ما يتعلّق بمختلف المواضيع والملفات المطروحة على جدول أعمال المؤسسة البرلمانية .

فقد فرضت التطوّرات المتلاحقة تكييف المجلس لوسائل عمله وآلياته مع المستجّدات ليواصل اداء واجبه في مواجهة هذه الآفة انطلاقًا من موقعه في الصفوف الأولى، وذلك من خلال آليات ومناهج عمل تتماشى مع الطابع الاستثنائي للوضع .

و انعقدت أعمال المجلس خلال هذه الفترة الاستثنائية بنسق وديناميكيّة مكثّفين على مستوى مختلف الهياكل، وهو ما أبرز جاهزيّة المؤسّسة البرلمانيّة واستعدادها اللّامتناهي للاضطلاع بالدور الموكول لها والتفاعل مع تطوّرات هذه الازمة الصحيّة، ودعم الاجراءات المتخذة والاسهام في انجاحها.

وقد تقدّم النواب عبر مختلف هياكل المجلس، بمئات المقترحات التي تبنّتها الجهات المعنية في مختلف القطاعات ذات العلاقة، بما يبرز التماهي مع ما تقتضيه المرحلة من تكامل وتقارب بين السلطتين التشريعيّة والتنفيذيّة، والمساهمة الفعّالة للبرلمان في ضمان مواصلة سير دواليب الدّولة.

كل هذه الجوانب أفضت الى محصّلة ثرية لعمل المؤسسة البرلمانية بمختلف هياكلها ، يجدر عرضها و افرادها بهذا العدد الخاص من " الرسالة الاخبارية " .

نشاط المجلس في علاقة بأزمة كورونا

- نشاط رئيس المجلس
- اجتماعات مكتب المجلس
- نشاط خلية الازمة
- الاجراءات الاستثنائية
- قانون التفويض الى رئيس الحكومة في اصدار مراسيم
- اجتماعات اللجان في علاقة بأزمة كورونا

جوانب اخرى من نشاط المجلس

- النشاط التشريعي للجان
- الجلسات العامة

مجلس نواب الشعب في أرقام

21 لقاءً عقدته رئاسة المجلس في علاقة بتداعيات أزمة كورونا

15 اجتماعا عقدته اللّجان بخصوص أزمة كورونا

04 جلسات حوار عقدتها خليّة الأزمة

نشاط المجلس في علاقة بأزمة كورونا

نشاط رئيس المجلس

أجرى السيد راشد خريجي الغنوشي رئيس مجلس نواب الشعب، سلسلة من اللقاءات والمحادثات، حضر عدد منها نائباه ومساعدوه، وتناولت تطورات الوضع الصحي في علاقة بأزمة كورونا وتداعياتها وتأثيراتها على عديد القطاعات، وتفاعلات مختلف الجهات معها. ونستعرض في مايلي حسب التسلسل الزمني فحوى هذه المحادثات وما تمت اثارته من مشاغل وتقديمه من توصيات من قبل رئاسة المجلس:

10 مارس 2020: استقبال رئيسة بلدية تونس.

- ضرورة مضاعفة الجهود الوقائية ومواكبة التدابير العالمية والاستئناس بها.
- توعية المواطن وحثّه على الإلتزام بتوصيات البلدية ووزارة الصحة مساهمة في التوقي من فيروس كورونا والحدّ من انتشاره.

17 مارس 2020 : استقبال الرئيس المدير العام للبريد التونسي

- ضرورة توخيّ الحذر أمام حالات الاكتظاظ بمراكز البريد.
- يجب اتباع تدابير وقائية جماية للمواطن،

17 مارس 2020 : استقبال رئيس كنفدرالية المؤسّسات المواطنة التونسيّة "كوناكت":

- استعداد المجلس للتفاعل بنجاعة وبسرعة مع كلّ ما قد يُطرح من مبادرات أو مقترحات تشريعيّة.
- ضرورة أخذ كلّ الاحتياطات اللازمة لتفادي الانعكاسات السلبيّة على الاقتصاد الوطني وخاصة المؤسسات الصغرى والمتوسطّة .

18مارس 2020: استقبال رئيس الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية

- تباحث تطورات الوضع الصحي في البلاد وتداعياته على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.
- ضرورة رفع درجة التأهّب والحذر والمرور السريع إلى إجراءات أكثر صرامة للحدّ من انعكاسات تفشي الوباء.
- جاهزيّة المجلس للتفاعل مع كلّ المقترحات والتصورات للحد من مضاعفات الازمة.

19مارس 2020 : استقبال وزير الصحة :

- تأكيد أهميّة التواصل المستمر بين المجلس والجهات التنفيذيّة لمغالبة الوضع الصعب.
- إقرار الإجراءات اللازمة لتفادي تأثيرات انتشار فيروس كورونا،
- انشغال النواب بالظرف الدقيق الذي تمرّ به البلاد وتأكيدهم أهميّة رفع درجة الوعي بالمخاطر

23 مارس 2020 : استقبال وزير المالية:

- تعزيز قيم التضامن والوحدة الوطنية والانسجام لإنقاذ الوضع.
- تثمين مجهود الحكومة لمُسايرة الوضعية المالية الصعبة التي تمرّ بها البلاد،
- استعداد المجلس للتفاعل السريع مع الطلبات التشريعيّة للحكومة للخروج من الأزمة.

25 مارس 2020 : استقبال محافظ البنك المركزي:

- أهمّية جاهزية البنك المركزي والقطاع المصرفي للتفاعل بنجاعة مع ما يتطلّبه الوضع من إجراءات إستثنائيّة،
- ضرورة معاضدة القطاع البنكي لمجهود الدولة وتفهّم مشاغل المتعاملين معه من المؤسّسات الاقتصادية والأفراد،

26 مارس 2020 : استقبال رئيس الحكومة والوفد الوزاري المرافق له بمناسبة جلسة الحوار:

- استعداد المجلس للتفاعل السريع مع التطوّرات والطلبات التشريعيّة اللازمة لمعالجة الوضع وتوفير كلّ ما تحتاجه الحكومة لتفعيل الإجراءات المعلنة.
- تعزيز روح التضامن والوحدة الوطنية بما يحقق نجاعة الإجراءات وفاعليتها في التوقي من انعكاسات الأزمة الراهنة وتأمين تجاوزها بالسرعة المطلوبة.

31 مارس 2020 : الأمين العام للاتحاد العام التونسي للشغل:

- ضرورة تسريع توفير حاجيات المواطنين ومكافحة الاحتكار والإحاطة بضعاف الحال.
- تثمين مجهودات الإطارات الطبيّة وشبه الطبيّة في مكافحة الوباء ومجهودات القوات الأمنيّة والعسكريّة في إنجاح قراري الحجر الصحي الشامل وحظر التجوّل.
- تثمين مبادرات الاتحاد العام التونسي الشغل في التفاعل مع الأزمة تعزيزا لروح التضامن والوحدة الوطنيّة والحرص على رعاية الضعفاء والشغالين

2 أفريل 2020 استقبال رؤساء عمادات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان:

- التقيّد بضوابط السياسة الصحيّة الموضوعة وخاصة الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وشروط النظافة والوقاية،
- ضرورة تهيئة المستشفيات والأقسام الطبيّة في القطاعين العام والخاص.
- تقدير جهود الإطار الطبي وشبه الطبّي في قيادة الحرب ضد وباء كورونا.
- تعزيز المنظومة الصحيّة بما يلزم من تشريعات ووسائل لوجستيّة وتجهيزات.

4 أفريل 2020: استقبال رئيس الحكومة

- أهميّة الوحدة الوطنية في هذه الظرفية الصعبة التي تمرّ بها البلاد نتيجة تفشي وباء الكورونا
- الارتقاء بالتعاون بين مختلف مؤسّسات الدولة لتحقيق نجاعة الإجراءات المتّخذة وتفادي الانعكاسات السلبية.

7 أفريل 2020: استقبال وفد ممثل لنقابات القطاع الصّحي:

- حرص مجلس نواب الشعب على متابعة الوضع الصحي في البلاد والاطلاع على مشاغل العاملين من مختلف الأسلاك والمهن الطبيّة وشبه الطبيّة.
- توحيد جهود القطاعين العام والخاص لكسب المعركة ضدّ وباء الكورونا.
- حرص المجلس على تطوير القطاع الصحي وتوفير ما يلزمه من إطار تشريعي متكامل وموارد بشرية وبنية أساسية عصرية وتجهيزات.
- أهميّة رفع مستوى الوقاية وتوفير مستلزماته بشكل عاجل.

14 أفريل 2020: استقبال وزير الدولة للنقل بمناسبة الجلسة العامة

- تأكيد ضرورة تلبية نداءات التونسيّين العالقين بعدة مناطق في العالم والراغبين في العودة لوطنهم في ظل تفشي جائحة الكورونا.

14 أفريل 2020 : استقبال المسؤولين الإداريين لدار الأنوار للنشر والتوزيع والصحافة:

- الصعوبات المالية التي تعترض قطاع الصحف المكتوبة التي توقّفت عن الصدور إثر أزمة تفشي فيروس كورونا.
-إقرار إجراءات عاجلة لدعم ومساندة الصحف المكتوبة وسنّ التشريعات المحفّزة .
- استعداد مجلس نواب الشعب لتسريع النظر في ما يعرض عليه من مشاريع قوانين ومنها مشروع قانون إحداث الوكالة الوطنية للتصرف في الإشهار العمومي والإشتراكات .

15 أفريل 2020: استقبال ممثلين عن الجمعية الوطنية للهلال الأحمر التونسي:

- تأكيد الدور المحوري للمنظمات والجمعيات في دعم مجهود الدولة في تخطّي أزمة تفشي وباء الكورونا.
- إذكاء روح التطوّع والتضامن لتفادي تداعيات الأزمة .
- تثمين مكانة الهلال الأحمر التونسي ولدوره في تثبيت قيم التطوّع والتضامن والنجدة.

20 أفريل 2020 : استقبال ممثلين عن قطاعات البناء والمقاولين والباعثين العقاريّين:

- التفكير في تصوّرات لإنقاذ قطاعات البناء والمقاولات والبعث العقاري والمهن المجاورة والمحافظة على مواطن الشغل.
- دور محوري لمجلس نواب الشعب في الدفع نحو إقرار مبادرات قادرة على المساهمة في إنجاح مخطط وطني للإنعاش الاقتصادي ومرحلة "ما بعد الكورونا".
- تشجيع الكفاءات التونسيّة في مكاتب الدراسات والمقاولات وتحفيز المهندسين .

20 أفريل 2020 : استقبال وفد عن أهالي جربة

- ضرورة تلبية حاجيات سكان المنطقة والتنسيق مع الجهات الحكومية لخدمة الجهة.
- فسح المجال أمام منظمات المجتمع المدني للقيام بدورها في مقاومة الفيروس ومعاضدة جهود الدولة .

20 أفريل 2020 : استقبال وفد عن المعهد العربي لرؤساء المؤسّسات:

- ضرورة الاستعداد لمرحلة ما بعد الكورونا على جميع المستويات تحقيقًا للإنعاش الاقتصادي المأمول.
- المحافظة على النسيج الاقتصادي والاسراع في وضع برنامج انعاش فاعل وناجع.
- انفتاح مجلس نواب الشعب أمام كلّ المبادرات والمقترحات التشريعيّة التي من شأنها المساهمة في استحثاث خطط وبرامج الانعاش الاقتصادي.

22 أفريل 2020 : استقبال رئيس جمعية الصيادلة:

- الحذر من المواد الطبيّة المقلدة وغير الملائمة للمواصفات الصحية، ومن غلاء أسعارها.
- عدم التهاون في مقاومة جائحة الكورونا أمام إمكانيّة ظهور موجات ثانية في العالم.
- تثمين المبادرات التشريعية التي يقترحها المجتمع المدني لإصلاح القطاع الطبي والصحي والإستشفائي والصيدلي.

24 أفريل 2020: استقبال وفد عن الإتحاد التونسي للمهن الحرّة:

- لا يمكن القيام بثورة اقتصادية دون إدماج المهن الحرة ودعم كفاءاتها.
- ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية وروح العمل الجماعي التي ميّزت مجابهة أزمة كورونا .
- المجلس منفتح على كل المقترحات التشريعية التي تسعى لدعم وتنظيم هذه القطاعات.

28 أفريل 2020: استقبال وفد من الأساتذة الجامعيين الباحثين

- استعداد مجلس نواب الشعب لتبنّي مبادرات تشريعيّة لدعم قطاع البحث العلمي وتعزيز شراكته مع الصناعيين.
- ضرورة العمل على رفع العراقيل التي تقف أمام الإبداع التونسي،وحماية براءات الاختراع.
- تثمين الاختراعات المنجزة خلال جائحة كورونا التي انتفعت بها المستشفيات والجهات الأمنية والمجتمع المدني.

اجتماعات مكتب المجلس من "12 مارس الى 30 أفريل 2020"

العدد الجملي للاجتماعات	الاجراءات والقرارات	المواقف والتوصيات
10	24	28

12 مارس 2020

القرارات والاجراءات العملية
1- اتخاذ إجراءات وقائية بمقر المجلس تجنّبا لانتشار هذا الوباء

16 مارس 2020

القرارات والاجراءات العملية

9 قرارات من أهمها

- تكوين خلية أزمة تضم مكتب المجلس ورؤساء الكتل النيابيّة.
- اجتماعات المكتب ورؤساء الكتل واللجان عبر التواصل عن بعد.
- تنظيم عمل هياكل مجلس نواب الشعب وإدارته
- إقرار العمل عن بعد كآلية بديلة عند الاقتضاء.
- تعزيز إجراءات الوقاية بفضاءات المجلس.
- إبقاء مكتب المجلس في حالة انعقاد.

المواقف والتوصيات

20 توصية وموقف منها :

- الالتزام بالإجراءات الحكوميّة الجماعية والفردية ،
- توفير الرعاية للفئات الهشة ،
- المرور إلى أقصى درجات الحيطة وتلافي التأخير
- غلق الحدود البحرية والجوية والبرية
- دعوة الى التفاوض بشأن إعادة جدولة الديون من أجل اعادة استثمارها وضخها في شكل استثمارات
- رصد خط تمويل إضافي لفائدة وزارة الصحة
- الضرب بقوة على أيدي المحتكرين والمضاربين.
- إعادة تهيئة الزمن الإداري وتشجيع العمل عن بعد.

19 مارس 2020

القرارات والاجراءات العملية

- جلسة عامة يوم 24 مارس 2020 لاقرار تدابير استثنائية هادفة الى ضمان استمرارية العمل بالجلسة العامة ، ولاجراء حوار مع الحكومة حول الوضع العام بالبلاد في علاقة بالوضع الصحي .

19 مارس2020: استماع إلى وزير الصحّة بحضور رؤساء الكتل النيابيّة.

المواقف والتوصيات:

- الوقوف على الإجراءات التي اتخذتها الوزارة ، ومنها غلق الحدود ومر اقبة المشمولين بالحجر الصحي وقرار حظر التجوّل الليلي، ومدى تفاعل القطاع الصحي الخاص مع الوضع.

25 مارس 2020

القرارات والاجراءات العملية	المواقف والتوصيات
- اقرار الإجراءات التنظيميّة والترتيبيّة بمناسبة الجلسة العامّة ليوم 26 مارس 2020	- اعلان جاهزية المجلس وكل هياكله ولجانه للعمل والتعاطي السريع مع تطوّرات الوضع والقيام بالدور الوطني الموكول له .

01 أفريل 2020

القرارات والاجراءات العملية	المواقف والتوصيات
5 قرارات منها : - دعوة رؤساء الكتل الى الاجتماع مع ممثل الحكومة لمزيد التو افق بخصوص مشروع قانون التفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم ، - تعليق الاجال المتعلقة بالأسئلة الكتابية والشفاهية - التفويض لخلية الازمة للحوار مع الحكومة	1- إشادة بجهد إدارة المجلس في انجاح تجربة العمل عن بعد. 2- تأكيد اهمية التعاون القائم بين المجلس والحكومة ، 3- دعوة الى ضرورة الحفاظ على التماسك والاحترام المتبادل بين كل اعضاء المجلس في هذا الظرف الاستثنائي .

7 أفريل 2020

القرارات والاجراءات العملية	المواقف والتوصيات
-1 تعديل دليل المسار التشريعي في اتجاه عقد الجلسات العامة في المبنى الفرعي. -2 تعليق التدخّل على معنى الفصل 118 من النظام الداخلي. -3 اقرار حوار مع الحكومة في إطار خليّة الأزمة يوم 15 أفريل 2020.	-1 تأكيد أهميّة تضافر جهود كلّ الأطراف، في الحرب ضدّ وباء كورونا بما يضمن الوحدة الوطنية. -2 دعوة الى تعزيز الإحاطة بالتونسيين بالخارج وضمان عودة العالقين منهم. -3 تثمين النجاح في أوّل عملية تصويت عن بعد في تاريخ العمل البرلماني في تونس.

13 أفريل 2020

القرارات والاجراءات العملية
-1 تعديل دليل المسار التشريعي بالترفيع في الحضور في الجلسات العامة من نائب واحد على كلّ عشرة نواب، إلى نائب واحد على كل خمسة نواب.

20 أفريل 2020

القرارات والاجراءات العملية
-1 اقرار عقد جلستي حوار مع الحكومة في إطار خليّة الأزمة يومي 22 و23 أفريل 2020. -2 إقرار أن يكون تشريك مكاتب اللجان بالحضور في خلية الأزمة مرتبطا بالمواضيع المطروحة وفي علاقة باختصاص اللجنة .

30 أفريل 2020

القرارات والاجراءات العملية
النظر في مراسلات حول طلب وقف الإجراءات الاستثنائيّة واستئناف أشغال المجلس وفق التدابير العادية."

نشاط خليّة الأزمة

خليّة الأزمة هي هيكل وقتي فوّض له البرلمان لممارسة المهمة الرقابية تجاه الحكومة خلال الأزمة الصحية ، وتضمّ أعضاء المكتب ورؤساء الكتل.

اجتماع خلية الأزمة يوم 16 مارس 2020 :

الانطلاقة الفعلية للحرب على الكورونا في تونس حيث تم رفع درجة الوعي بخطورة الوضع والدعوة الى تشديد الإجراءات باقرار حظر التجول وغلق الحدود.

وحدة بين كل الكتل أكدتها الندوة الصحفية التي انعقدت مباشرة اثر اجتماع خلية الأزمة.

اجتماع خليّة الأزمة بحضور وزير المالية

انعقد يوم 23 مارس 2020، اجتماع خليّة الأزمة لاستعراض التطوّرات الحاصلة على المستوى الوطني نتيجة تفشي وباء الكورونا وبحث آليات تواصل العمل التشريعي بالنجاعة والسرعة التي تستجيب لدقّة الظرف الراهن.

وطرح الحاضرون تساؤلات تناولت بالخصوص خطّة الحكومة لتفادي التأثيرات والانعكاسات السلبية والخطيرة للأزمة كورونا، ومصادر تمويل الاجراءات التي أعلن عنها رئيس الحكومة. كما طُرحت استفسارات حول استعداد الحكومة لتقديم مقترحات لمشاريع قوانين عاجلة لمعالجة الوضع الراهن وصعوباته،

خلية الأزمة تنظم جلسات حوار مع عدد من اعضاء الحكومة

في اطار تفويض خلية الأزمة بمجلس نواب الشعب لتتولّى المهمّة الرقابية، انعقدت جلسات حوار مع عدد من اعضاء الحكومة حول تداعيات أزمة فيروس كورونا على القطاعات الراجعة لهم بالنظر ، وذلك كالاتي :

- **يوم الإربعاء 15 أفريل 2020** حوار على امتداد أربع ساعات مع كلّ من وزراء التربية، والتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين المهني والتشغيل،
- **يوم الإربعاء 22 أفريل 2020:** حوار على امتداد ثلاث ساعات ونصف مع وزير الداخلية.
- **يوم الخميس 23 أفريل 2020:** حوار على امتداد خمس ساعات، مع وزير الشؤون الخارجية ووزير الدولة المكلف بالنقل واللوجستيك، حول التونسيين العالقين بالخارج.
- **يوم الثلاثاء 28 افريل 2020 :** حوار على امتداد ست ساعات مع كلّ من وزير الشؤون المحلية، وزير التجارة، ووزير الدولة لدى رئيس الحكومة المكلف بالوظيفة العمومية والحوكمة ومكافحة الفساد،

الإجراءات الاستثنائية تفاعلا مع متطلبات الوضع الذي فرضته أزمة فيروس كورونا

واصل مجلس نواب الشعب بمختلف هياكله أشغاله وفق دليل المسار التشريعي بالمجلس، والاجراءات الاستثنائية التي أقرتها الجلسة العامة بتاريخ 26 مارس 2020.

دليل المسار التشريعي

تضمن هذا الدليل عدّة إجراءات :

- إجراءات النظر والإحالة
- إجراءات النظر صلب اللجان
- تنظيم الجلسات العامة عن بعد
- الاحكام العامة .

I. الإيداع والإحالة:

1. يحيل مكتب مجلس نواب الشعب المبادرات التشريعية إلى اللجان القارة التشريعية المختصة. ويمكن عند شديد التأكد التئام المكتب من ساعة إلى أخرى.
2. لمكتب المجلس أن يقر آجالا دنيا استثنائية تسمح بسرعة النظر في اللجنة أو في الجلسة العامة.

II. النظر صلب اللجان

1. تنعقد اجتماعات اللجان عن بعد، بما في ذلك إمكانية التصويت عن بعد، باعتماد التطبيقات الإلكترونية، وبما يسمح بالجزم باختيار كل مصوّتٍ.
2. يتم إشهار الجلسة ونشر أشغالها بشتى الوسائل الالكترونية المتاحة.
3. يدعى رؤساء الكتل النيابية أو من يمثلهم للمشاركة في أعمالها عن بعد،
4. تفتح اللجنة باب قبول مقترحات التعديل للكتل وللنواب غير المنتمين لكتل وفقا للآجال المضبوطة من المكتب في ضوء الإجراءات الاستثنائية.
5. تعرض مقترحات التعديل ويتمّ البت فيها من اللجنة القارة التشريعية المعنيّة.
6. تعد اللجنة النسخة المعدّلة لمشروع أو مقترح القانون وترفقها بتقريرها الذي تنشره فورا وتحيله على المكتب لعرضه على الجلسة العامة. ويتمّ الاعلام بذلك.

III. تنظيم الجلسات العامة عن بعد:

1. لمكتب المجلس أن يقرر اختصار آجال النشر وآجال الدعوة للجلسات العامة التي يأذن المكتب، خلال فترة الحجر الصحي الشامل، بانعقادها عن بعد.
2. يقتصر الحضور النيابي الفعلي بقاعة الجلسات العامة على الآتي ذكرهم دون سواهم احتراما لضوابط القواعد الصحية:

*رئيس مجلس نواب الشعب ونائبيه
*خلية الأزمة (مكتب المجلس + رؤساء الكتل)
*مكتب اللجنة القارة التشريعية المعنيّة
*لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات

22 ممثّلا عن الكتل النيابية وعن غير المنتمين بحسب التمثيل النسبي بحساب عضو عن كلّ 10 نواب. ويتولى كل رئيس كتلة تحديد ممثلي الكتلة الذين سيحضرون داخل قاعة الجلسات العامة، وعلى ممثل غير المنتمين تقديم موافقة تسعة نواب آخرين على الأقل على أن يمثلهم داخل قاعة الجلسات العامة.

3. يُخصص لباقي النواب مراكز اتصال عن بعد للمتابعة والتصويت بمقر كل ولاية ويمكن للنواب الالتحاق بأقرب ولاية إلى مقر إقامتهم أو مكان تواجدهم.

4. يمكن للنواب المتواجدين بالخارج أن يطلبوا التصويت من مقر إقامتهم شرط توجيه طلب في الغرض عبر البريد الالكتروني قبل 24 ساعة على الأقل من وقت بداية الجلسة العامة. (عنوان التراسل participe_distance@arp.tn)

5. يمكن للنواب المتواجدين في وضع الحجر الصحي أن يطلبوا التصويت من مقر إقامتهم شرط توجيه طلب في الغرض عبر البريد الالكتروني قبل 24 ساعة على الأقل من وقت بداية الجلسة العامة. ويسند الاستثناء في حدود 10 طلبات على الأقصى بعنوان كل جلسة عامة وبحسب أولوية الطلب. (عنوان التراسل participe_distance@arp.tn)

IV. النقاش والتصويت:

1. يتمّ تنظيم النقاش بالجلسات العامة كما يلي:

*يضبط المكتب المدّة الزمنية الجملية المقررة للنقاش العام باعتبار غير المنتمين ويوزع على أساس التمثيل النسبي للكتل النيابية.

*يتم النقاش حول مقترحات التعديل بمداخلة مع ومداخلة ضد فقط. وإذا كان أصحاب المقترح من غير الحاضرين بقاعة الجلسات العامة فيفوضون من يتولى عرض المقترح بالنيابة عنهم من بين المخول لهم الحضور بقاعة الجلسات العامة.

*يقتصر النقاش العام ومناقشة التعديلات على الحاضرين بقاعة الجلسة العامة.

*لتيسير النظر في الفصول أو مقترحات التعديل الخلافية يجتمع رؤساء الكتل النيابية ومكتب اللجنة المعنيّة بحضور ممثل عن جهة المبادرة ويتم تقديم مقترح تعديل موحد في صورة التوافق على ذلك.

2. يجري التصويت خلال الجلسات العامة من كما يلي:

*يحيل رئيس الجلسة الكلمة للجنة لتلاوة النص موضوع التصويت ثم يدعو لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات للإشراف على التصويت.

* تتولى لجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات إدارة التصويت كالتالي:

1 - التصويت الالكتروني (أو برفع الأيدي عند التعذر) بالنسبة للأعضاء الموجودين بقاعة الجلسات العامة
2 - التصويت بالمناداة بالنسبة للأعضاء الحاضرين بمراكز التصويت بالولايات بما يسمح بالجزم باختيار كل مصوت.
3 - التصويت بالمناداة بالنسبة للأعضاء المرخص لهم التصويت من مقر إقامتهم (برؤيتهم وسماع خيارهم).
4 - تجمع اللجنة كافة نتائج التصويت بعنوان كل عملية وتحيلها لرئاسة الجلسة وتنشر نتائج التصويت.

يعلن رئيس الجلسة على نتيجة التصويت ويحيل الكلمة مجددا لمكتب اللجنة فللجنة مراقبة عمليات التصويت وإحصاء الأصوات تباعا إلى حين الانتهاء من عمليات التصويت والإعلان عن قرار الجلسة العامة.

3. تنشر قائمات التصويت في أجل 03 ساعات من انتهاء الجلسة العامة.

V. أحكام عامة :

يمكن لمكتب المجلس، وبعد استشارة خلية الأزمة، أن يقرّ خلال فترة الحجر الصحي الشامل اعتماد الإجراءات الاستثنائية والتدابير المبيّنة أعلاه أو جزء منها بمناسبة النظر في مشاريع قوانين ذات أولوية وغير مرتبطة مباشرة بالحالة الوبائية ومواجهتها أو الحد من مضاعفاتها.

الإجراءات الاستثنائيّة

1. إذا تعلق الأمر بمبادرات تشريعية مرتبطة بالحالة الوبائية ومواجهتها أو الحد من مضاعفاتها فيجوز لمكتب المجلس إقرار آجال دنيا استثنائية تسمح بسرعة النظر في اللجنة أو في الجلسة العامة.
ولرئيس المجلس بناء على قرار مكتب المجلس اختصار آجال الدعوة للجلسات العامة.

آجال دنيا
استثنائية

2. تنطلق الجلسات العامة خلال فترة الحجر الصحي في موعدها المحدد دون توقف على توفر نصاب محدد.

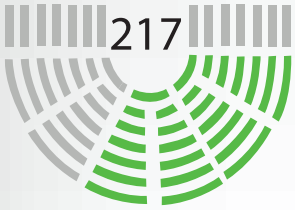

3. يمكن لمكتب المجلس السماح بأن يكون انعقاد الجلسة العامة خلال فترة الحجر الصحي عن بعد، بما في ذلك إمكانية التصويت عن بعد، باعتماد التطبيقات الإلكترونية، وبما يسمح بالجزم باختيار كل مصوّتٍ.

4. لمكتب المجلس أن يقرر مدة وصيغة مختصرة للنقاش بالنسبة للجلسات العامة المحكومة بهذه الإجراءات الاستثنائية.

5. تفوض الجلسة العامةُ خليةَ الأزمة بمجلس نواب الشعب لتتولى المهمة الرقابية تجاه الحكومة في أيام عدم انعقاد الجلسات العامة.

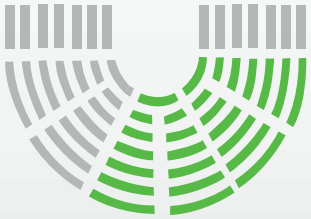

6. يمكن لاجتماعات مكتب المجلس ورؤساء الكتل واللجان البرلمانية أن تنعقد عن بعد طبق ما قرره مكتب المجلس المؤرخ في 16 مارس 2020

التفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم

في اجتماعات ماراطونية عبر التواصل عن بعد والبث الفوري عبر قناة اليوتوب الخاصة بالمجلس، نظرت لجنة النظام الداخلي في وقت قياسي في مشروع قانون التفويض الى رئيس الحكومة في اصدار مراسيم وصادقت عليه.

- **4 اجتماعات** منها 2 لمناقشة الفصول والمصادقة عليها
- **معدل 7 ساعات** لكل اجتماع.
- **ما يقارب الخمسين نائبا وكل رؤساء الكتل** شاركوا في مختلف اجتماعات اللجنة
- **حوالي 20** مقترح تعديل ورد على اللجنة

❖ 27 مارس 2020

- الشروع في النظر في مشروع القانون بحضور وتفاعل رؤساء الكتل النيابية
- إجماع على أن الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد تقتضي إسناد تفويض إلى رئيس الحكومة لإصدار مراسيم، إلا أن هذا التفويض لا يجب أن يكون بصفة مطلقة وفي مجالات عديدة
- تأكيد ضرورة احترام الآجال المضمنة بالنظام الداخلي والمتعلقة باستعجال النظر في مشروع القانون المعروض.

28 مارس 2020

- استماع إلى الحكومة بخصوص مشروع القانون. وضمّ الوفد الحكومي من القصبة وزراء العدل، والمرأة والأسرة والطفولة وكبار السن، والمالية والصحّة وأملاك الدولة والشؤون العقاريّة والعلاقة مع مجلس نواب الشعب والشؤون الاجتماعيّة والتنمية والاستثمار والتعاون الدولي والمستشار القانوني لرئيس الحكومة.
- استمعت اللجنة إثر ذلك الى خبيرين قانونين .

30 مارس 2020

- الشروع في مناقشة الفصول والمصادقة عليها،
- تشريك كل الحساسيات السياسية والاستنارة بآرائها ومقترحاتها من خلال إتاحة الفرصة للكتل وغير المنتمين لتقديم مقترحات التعديل.
- ورد على اللجنة حوالي عشرين مقترح تعديل

31 مارس 2020

- في نهاية اجتماع امتد على ما يفوق ثمان ساعات، اللجنة تصادق على مشروع القانون برمته بأغلبية الأعضاء الحاضرين

صادق المجلس في الجلسة العام ليوم 04 أفريل 2020 على مشروع القانون عدد 30-2020 المتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم بـ 178 نعم 02 إحتفاظ و17 رفض

النشاط التشريعي للّجان

في علاقة بتطورات الوضع الصحي وتداعياته:

اللجان تعقد سلسلة من الجلسات والاستماعات والنواب يتقدّمون بعديد المقترحات والتوصيات

24 اجتماعا للجان

- لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية — 06
- لجنة الحقوق والحريات — 01
- لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية — 04
- لجنة الامن والدفاع — 04
- لجنة الصناعة — 02
- لجنة الاصلاح الاداري — 03
- لجنة تنظيم الادارة — 02
- لجنة التونسيين بالخارج — 01
- لجنة المالية والتخطيط والتنمية — 01

لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

19 مارس 2020: عقدت جلسة طارئة، وقررت البقاء في حالة انعقاد دائم لمتابعة تطورات الوضع الصحي. كما أعلنت جملة من التوصيات منها بالخصوص:

- ضرورة وحدة مؤسسات الدولة في مجابهة هذه الجائحة
- ضرورة اعلان حظر التجوال العام.
- تطبيق الإقامة الجبرية على المشمولين بالحجر الصحي الذاتي في احد الفضاءات العامة او الخاصة بعد معاينة فشل الحجر الصحي الذاتي العائلي.
- المرور الى تطبيق الحجر الصحي العام مع استثناء الحالات القصوى
- اختزال النشاط الاقتصادي في توفير الأغذية والأدوية وعمل بعض القطاعات الحيوية،
- الاحاطة الاجتماعية بالعملة والمؤسسات الاقتصادية المتضررة ،
- القيام بإجراءات الإيواء الوجوبي للتونسيين العالقين في الخارج الذين سيتم اجلاؤهم
- بعث لجنة خبراء مستقلة من المختصين في علوم الاوبئة حتى تتخذ القرارات المناسبة بعيدا عن الضغوطات السياسية،

- ضرورة التنسيق التام بين وزارة الصحة وخلية الازمة بمجلس نواب الشعب مع أعضاء اللجنة ومدهم بالمعطيات المحيّنة في الابان.

02 أفريل 2020

عقدت جلسة عبر التواصل عن بعد، خصصتها للنظر في الاوضاع الصحية والاجتماعية في البلاد، وتم التطرق الى المواضيع التالية :

- جعل الدور الرقابي ومتابعة المستجدات الصحية والاجتماعية من أولويات عمل اللجنة.
- تنسيق الجهود لمواكبة تدهور الوضع الاجتماعي في العديد من الجهات .
- دعوة وزارة الشؤون الاجتماعية لإيجاد الإجراءات العملية لوضعية العملة غير القارين وتمكينهم من الحصول على الإعانات المرصودة.
- تسريع اجراءات مجابهة ظاهرة الاحتكار.
- دعم المد التضامني ودور المجتمع المدني في معاضدة مجهودات الدولة،
- نقص التجهيزات الوقائية للإطار الطبي وشبه الطبي في المستشفيات الجهوية.

06 أفريل 2020

تم التطرق الى الأوضاع الصحية وآخر المستجدات الخاصة بالتصدي للفيروس ، وتم التقدّم بعديد المقترحات والتوصيات منها:

- العمل على التقليص من التجمّعات في مراكز البريد ومراكز جمع التبرعات تفاديا للعدوى الأفقية،
- إعادة النظر في طريقة توزيع الإعانات على المستحقين بما يكفل حماية صحة الجميع قبل كل شيء.
- ضرورة امداد اللجنة من قبل وزارة الصحة بشكل دوري ومحيّن بأهم مستجدات الوضع الصحي والاشكاليات المطروحة،
- اعتماد تقنية التسخير للاستفادة من التجهيزات الطبية المتطوّرة المتواجدة بالمصحات الخاصة.
- حماية المناطق غير الموبوءة باعتماد سياسة صحية تكفل عدم انتقال العدوى إليها.
- اعتماد تقنية التصوير بالسكانار ، وإجبارية حمل الكمامات.

08 أفريل 2020

عقدت جلسة استماع إلى وزير الشؤون الاجتماعية حول الاجراءات الاجتماعية المتخذة للحد من تداعيات جائحة كورونا . واثار المتدخلون عديد المسائل منها :

- عدم نجاعة تدخّل الوزارة في مجال المساعدات الاجتماعية، بما ساهم في انتشار العدوى ،
- استغلال تطبيقة " أحميني " التي أثبتت نجاعتها وخاصة في مجال التقطاعات.
- ضرورة تشريك الاتحاد التونسي للتضامن في توزيع المساهمات.
- مزيد الاهتمام بالشرائح المهمشة وخاصة عملة الحضائر
- التنسيق بين المديرين الجهويين ومكاتب البريد لإيصال المنح إلى المنتفعين بها .
- الاجراءات المعتمدة لفائدة البحارة والعاملين في القطاع السياحي.

16 أفريل 2020

استمعت عبر التواصل عن بعد الى ممثلين عن اللجنة العلمية بوزارة الصحة . وتم التطرق الى المواضيع التالية :

- تظافر الجهود من أجل إنجاح سياسة التوقي من هذا الفيروس .
- امكانية اللجوء الى خدمات المصحات الخاصة لمعاضدة مجهودات الوزارة .
- إمكانية توسيع عدد المخابر لتشمل خاصة الولايات المصنفة بأنها موبوءة،
- سياسة الوزارة في التعامل مع المرضى من حيث الأدوية التي يقع استعمالها وما يرافقها من بروتوكولات علاجية وكيفية استعمال منظومة الاختبارات الفورية.
- إمكانية إنهاء الحجر الصحي الشامل في الأيام القريبة القادمة والتبعات المحتملة.

16 افريل 2020

استمعت الى رئيس الغرفة الوطنية لأصحاب المصحات الخاصة وذلك للتعرف على مساهمة المصحات الخاصة في مجابهة هذه المحنة.

وتم التطرق بالخصوص الى :

- انعدام الاطار القانوني الذي يخوّل للإطارات الطبية وشبه الطبية العاملة في القطاع الخاص لمعاضدة مجهودات العاملين في القطاع العام، والدعوة الى تسريع اصدار مرسوم ينظّم التعاون بينهما ،
- عدم توفّر المعدّات الوقائيّة في القطاع الخاص .
- ضرورة انخرط المصحات الخاصة في المجهود الوطني باعتبار ما يتطلّبه الوضع من تدابير استثنائية لنجدة المصابين ،
- تطبيق مبدأ المساواة بين القطاعين العام والخاص وتحميل وزارة الصحة المسؤولية في عدم تشريك القطاع في الاستراتيجية الوطنية لمجابهة فيروس كورونا منذ انطلاقها،

لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

خصّصت اجتماعاتها أيّام 27 و28 و30 و31 مارس 2020 للنظر والمصادقة على مشروع القانون المتعلق بالتفويض إلى رئيس الحكومة في إصدار مراسيم طبقا للفقرة الثانية من الفصل 70 من الدستور.

لجنة تنظيم الادارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

24 مارس 2020

تداول أعضاء اللجنة باعتماد التواصل عن بعد في تطوّرات تفشي وباء الكورونا والمجهودات المبذولة لمحاصرته والتوقّي منه وتقدمت اللجنة بعديد التوصيات منها :

- التضامن مع كافة المصابين ومساندة مجهودات مختلف السلط العمومية
- ضرورة تضافر جهود مختلف مؤسسات الدولة ومكوّنات المجتمع المدني والإعلام من أجل التوفّق إلى الخروج من هذه المحنة بأخف الأضرار .
- التقدير لكافة الأسلاك النشيطة على ما تقدّمه من جهد وتضحيات من أجل المصلحة العامة ومن أجل مجابهة هذا الوباء ،
- التقيّد باجراءات الحجر الصحي.
- ضعف وسائل الوقاية الموضوعة على ذمة الأسلاك الحاملة للسلاح والإطار الصحي والإداري
- دعم التنسيق بين السلطتين المحلّية والجهوية لتطبيق اجراءات الوقاية من هذا الوباء والمحافظة على السلم الاجتماعية ورصد حاجيات المواطنين وتلبيتها

08 أفريل 2020

تداولت حول مدى نجاعة الإجراءات المتخذة في إطار مجابهة فيروس كورونا وما يمكن اقتراحه لتلافي بعض النقائص وتدعيم المجهود الوطني :

- تثمين الخطة الاستباقية للحكومة في مواجهة هذا الوباء
- الدعوة الى مزيد الصرامة في تطبيق الحجر الصحي الشامل
- ضرورة اعتماد كل وسائل الوقاية للقوات الحاملة للسلاح ولأعوان الصحة
- الإشكاليات المتعلقة بدفن المتوفين جراء هذا الفيروس، وتثمين ما أقرّته وزارة الشؤون المحلية من إجراءات لتنظيم هذه العملية.

لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

16 أفريل 2020

عقدت جلسة استمعت خلالها إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة عبر وسائل التواصل عن بعد حول الإجراءات الاستثنائية لمجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا في قطاع الصناعة. :

- الحرص على متابعة الملفات المتصلة بقطاع الصناعة وما يعانيه من صعوبات تفاقمت باستفحال فيروس كورونا، وعزم اللجنة على تذليل الصعوبات.
- مدى احترام الوزارة لشفافية عملية تصنيع الكمامات وما رافقها من جدل
- الاستفسار حول التمشّي المزمع اعتماده لتسويق وتزويد السوق الداخلية بالكمامات،
- ضرورة فتح مجال تصنيع الكمامات لكل المؤسسات المستجيبة للشروط الفنية.
- الدعوة الى اعادة النظر في السعر المقترح لبيع الكمامات، بمايتناسب مع القدرة الشرائية للمواطن
- التصدي لكل محاولات المضاربة والتحكم في مسالك توزيع الكمامات.
- دعم الطاقات الشابة والكفاءات التونسية المساهمة في معاضدة مجهودات لمجابهة تداعيات انتشار فيروس كورونا.
-ضرورة متابعة تنفيذ كل الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم ومرافقة المؤسسات الصناعية ضمانا لديمومة نشاطها وحفاظا على مواطن الشغل،

21 أفريل 2020

قررت عقد جلسة استماع إلى وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي حول تداعيات انتشار فيروس كورونا على قطاع الطاقة.

لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

16 مارس 2020: رفعت الى مكتب المجلس ما يفوق العشرين توصية في علاقة بتفشي فيروس كورونا المستجد لعرضها خلال الاجتماع المبرمج مع رئيس الحكومة. وتمحورت بالخصوص حول :

- غلق جميع الحدود الجوية والبحرية والبرية
- عقد مجلس الأمن القومي للنظر في الاجراءات اللاّزم اتخاذها
- تعليق كافة التظاهرات الثقافية والرياضية وغلق المقاهي والملاهي وقاعات الأفراح في كامل تراب الجمهورية
- تسخير المصحات الخاصة والنزل لإيواء المصابين وتجهيزها.
-حضر الأسواق الأسبوعية والتجمعات ومنع الاحتكار وتكثيف حملات مراقبة الاسعار.
- تأجيل الاستخلاصات الجبائية والمساهمات الاجتماعية تفاديا للاكتظاظ
- تفعيل الدبلوماسية الصحية على المستوين المغاربي واالعالمي وخاصة مع الصين الشعبية والاستفادة من تجربتها.
- اتخاذ اجراءات ذات طابع اجتماعي بالتوازي مع الاجراءات الصحيّة الوقائية

لجنة المالية والتخطيط والتنمية

27 أفريل 2020 : تطرّقت إلى ضرورة التسريع في دعم القطاع الخاص وخاصة الشركات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من هشاشة وضعها المالي جراء تداعيات الحجر الصحي العام الذي يمكن أن يؤدي إلى المس من ديمومتها.

- دعوة رئاسة الحكومة الى توضيح خارطة الطريق في كيفية التسيير والإجراءات التي سيتم اتخاذها بعد رفع الحجر الصحي العام .
- دعوة محافظ البنك المركزي الى التخفيض بصفة استعجالية في معدل النسبة المديرية.
- قررت عقد جلسة يوم 4 ماي 2020 للتباحث حول حوكمة المالية العمومية والتصرف الرشيد للحكومة والإجراءات اللازمة لإنقاذ الاقتصاد الوطني من تداعيات جائحة الكورونا.

لجنة الأمن والدفاع

16 مارس 2020:

تداولت حول انعكاسات تفشي وباء الكورونا في العالم وانتشاره في تونس . وتقدّمت بجملة من التوصيات ومنها بالخصوص :

- دعوة الحكومة للإغلاق الفوري للحدود.
- دعوة الى اتخاذ القرارات الصارمة التي تحُد من التجمعات في الأسواق والفضاءات العامة.
-تفعيل جذري لمراكز النداء الصحيّة لبناء الثقة مع المواطنين وإيجاد التحفيزات اللازمة.
- دعوة الحكومة لاتخاذ اجراءات استثنائية في علاقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة على المستوى الجبائي وتفعيل ما يُسمى بصناديق الطوارئ

06 أفريل 2020

تداولت حول الوضع الأمني في البلاد ، في سياق مواجهة فيروس كورونا:

- تثمين دور المؤسستين الامنية والعسكرية في حفظ الامن والاستقرار، وتطبيق سياسات الدولة في الحجر الصحي العام،
- تأمين التزويد بالمواد الاساسية، والضرب على ايادي المحتكرين.

13 افريل 2020 :

تداولت حول الوضع الأمني في البلاد :

- التنبيه إلى وجود تجاوزات في بعض الأحياء والمناطق في علاقة بدفن الموتى واحترام الحجر الصحّي.

- الدعوة الى إصدار المناشير الإجرائية لعمل الوحدات الأمنية في علاقة بالازمة..
- تثمين يقظة الوحدات الأمنية في الوقوف أمام التهديدات الارهابية،
- الدعوة إلى مزيد اليقظة خاصّة على المناطق الحدودية وتكثيف المراقبة.

27 أفريل 2020

- طالبت بالاستماع إلى وزير الدّاخلية حول الحالة الأمنية خلال فترة الحجر الصحي على جميع المستويات من ذلك الجريمة والعنف واستهلاك المخدّرات.
- اقتراح رفع توصية الى مكتب المجلس باستئناف العمل في المجلس بصورة عادية بعد 4 ماي 2020 وفي إطار الحجر الصحّي الموجّه.

لجنة الإصلاح الإداري والحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد ومراقبة التصرف في المال العام

16 أفريل 2020

استماع إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، ورئيس الجامعة التونسية للنسيج والملابس حول ما تمت إثارته من شبهات ذات صلة بتصنيع الكمامات القماشية :

- أهمية توفير الكمامات كوسيلة للوقاية، وحرص اللجنة على صحة وسلامة المواطنين إضافة إلى دورها في مراقبة حسن توظيف المال العام.
- التأكيد على التنسيق المسبق لعملية توزيع الكمامات على المواطنين لتلافي الاختلاط والازدحام وسبل توفير الكمامات لفاقدي السند وللعائلات المعوزة.

20 أفريل 2020

مكتب اللجنة ينظر في منهجية العمل لمواصلة متابعة ملف تصنيع الكمامات الواقية من القماش،

قرار توجيه جملة من الأسئلة الكتابية التكميلية وإقرار جلسة استماع ثانية إلى الوزير لمزيد توضيح عدّة نقاط عالقة، وهو ما يدعم المقاربة المهنية لتناولها لهذا الملف.

21 أفريل 2020

- استمعت إلى وزير الصناعة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة حول ما تمت إثارته من شبهات ذات صلة بتصنيع الكمامات القماشية.
- رفع الالتباس وإنارة النواب والرأي العام في كنف الموضوعية والنأي بالموضوع عن التجاذبات.
- تأكيد ضرورة اتخاذ مرسوم في الغرض بغاية التسريع في الإجراءات بالتنصيص على إمكانية إبرام الصفقات العمومية بالتفاوض المباشر، بالنظر إلى الوضع الاستثنائي والطبيعة الخصوصية للطلب.
- مدى مطابقة المواصفات المطلوبة للمعايير الدولية والتكلفة المادية للكمامة القماشية والسعر المحدد للبيع للعموم .

لجنة شؤون التونسيين بالخارج

7 أفريل 2020

استمعت الى ممثلي وزارتي الشؤون الخارجية والنقل حول سبل إجلاء التونسيين العالقين بالخارج والنظر في الحلول الممكنة لمساعدة التونسيين المقيمين بالخارج اللذين يعانون ظروف اجتماعية صعبة جراء انتشار جائحة كورونا المستجد.

- أسباب تأخّر اجلاء عدد هام من التونسيين العالقين بعدد من الدول الأجنبية،
- ضرورة رصد اعتمادات إضافية من ميزانية الدولة لفائدة التمثيليات الدبلوماسية بما يمكّنها من التدخل السريع
.استياء من عدم تمكّن البعثات الديبلوماسية من تقديم الاحاطة اللازمة للطلبة الذين لا يتمتّعون بمنح دراسية، وضرورة تسهيل اجراءات التحويل .
- تخصيص منح اعانة لهؤلاء الطلبة وإجلاء من يرغب منهم في العودة .
- توفير الامكانية لتجديد جوازات السفر عن بعد، وفضّ اشكاليات تجديدها من قبل البعثات الديبلوماسية بالخارج.
- ضرورة سعي البعثات الديبلوماسية الى تحسين عمليات التواصل والاعلام لابلاغ كل أبناء الجالية المعنية بمواعيد رحلات الاجلاء وكيفية الانتفاع بها.
- ضرورة اعتماد النواب المنتخبين عن الدوائر كحلقات تواصل مع الجالية ومدّهم بالمعلومات والمعطيات اللازمة وتشريكهم في خل الاشكاليات العالقة.
- حظ التونسيين المقيمين بالخارج بطريقة غير نظامية، من المساعدات التي خصصتها الدولة لفائدة مواطنيها بالخارج.
- ضرورة تشريك رئيس اللجنة في خلية الازمة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

جوانب أخرى من نشاط المجلس

أشغال اللّجان

اللّجان القارة

• لجنة الحقوق والحريات والعلاقات الخارجية

استمعت يوم 16 مارس 2020 إلى أصحاب مقترح القانون الأساسي عدد 12/2020 المتعلق بتنظيم مجال سبر الآراء، وقد شدد أغلب أعضاء اللجنة الحاضرون على ضرورة مراجعة مقترح القانون المعروض باعتباره يثير عديد الملاحظات.

• لجنة المالية والتخطيط والتنمية

• تداولت خلال اجتماعها يوم 01 أفريل 2020 حول اربعة مشاريع قوانين وقررت الموافقة عليها . كما نظرت اللّجنة في عدد آخر من مشاريع القوانين وحدّدت استماعات في شأنها.

• صادقت يوم 13 أفريل 2020 على تقاريرها المتعلقة بمشاريع القوانين التي وافقت عليها خلال جلسة يوم 01 أفريل. ونظرت في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 12 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الاصلاحات في قطاع المياه -مرحلة ثانية.

وقررت الاستماع إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ووزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي والرئيس المدير العام للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه لتقديم الإيضاحات الضرورية حول عدد من المسائل.

• استمعت يوم 15 أفريل 2020 إلى وزير الطاقة والمناجم والانتقال الطاقي وإلى الرئيس المدير العام للشركة التونسية للكهرباء والغاز حول مشروعي القانونين 22 و24 لسنة 2020 المتعلقين بالموافقة على اتفاقي ضمان الدولة للشركة التونسية للكهرباء والغاز .كما استمعت الى ممثلين عن وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي وممثلين عن وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي بخصوص مشروعي القانونين التالين عدد 15 و20 لسنة 2020.

• استمعت يوم 22 أفريل 2020 إلى وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والى مدير عام الهندسة الريفية واستغلال المياه حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد القرض المبرم بتونس بتاريخ 12 ديسمبر 2018 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل برنامج دعم الإصلاحات في قطاع المياه – مرحلة ثانية ، كما صادقت على عدد من مشاريع القوانين

• عقدت جلسة يوم الاثنين 27 أفريل 2020 لعرض تقاريرها حول مشاريع القوانين عدد 15/2020 و 20/2020 و 24/2020 و 22/2020 ، وقررت الموافقة عليها

كما دار خلال الجلسة نقاش عام حول أهمية تكريس الحوكمة الرشيدة في التصرف من قبل رئاسة الحكومة

• لجنة الصناعة والطاقة والثروات الطبيعية والبنية الأساسية والبيئة

وافقت يوم 21 أفريل 2020 على مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على انضمام الجمهورية التونسية إلى البروتوكول بشأن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية بالمتوسط عدد 7/2020 وصادقت على تقريره.

• لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية

واصلت يوم 27 افريل 2020 النظر في مشروع القانون الأساسي عدد 41/2019 المتعلق بحقوق المرضى والمسؤولية الطبية. وصادقت على الفصل الاول معدّلا ، وعلى الفصل الثاني، ثم تم الانتقال الى مناقشة مقتضيات الفصل الثالث من المشروع .

• لجنة الشباب والشؤون الثقافية والتربية والبحث العلمي

- نظرت يوم 8 افريل 2020 في مقترح القانون المحال على أنظارها والمتعلق بتنقيح القانون عدد 4 لسنة 2012 المؤرخ في 22 جوان 2012 المتعلق بأحكام استثنائية للإنتداب في القطاع العام، وتولّت ضبط قائمة الجهات التي سيتم الإستماع عليه.

- استمعت يوم 22 افريل 2020 إلى جهة المبادرة التشريعية التي تقدّمت بمقترح قانون متعلق بتنقيح القانون عدد 4 لسنة 2012 المؤرخ في 22 جوان 2012 المتعلق باجراءات استثنائية للانتداب في القطاع العمومي . وقدّم النواب أصحاب هذه المبادرة عرضا عن مقترح القانون وأسبابه وأهدافه . ودار نقاش بين أعضاء اللجنة اقترح خلاله المتدخّلون مجموعة من التعديلات ذات البعد القانوني لتوفير أفضل ظروف المصادقة على هذه المبادرة التشريعية خلال الجلسة العامة.

• لجنة تنظيم الإدارة وشؤون القوات الحاملة للسلاح

- شرعت يوم 08 أفريل 2020 في النظر في مقترح قانون يتعلّق بتنقيح القانون عدد 50 لسنة 2013 المؤرخ في 19 ديسمبر 2013 المتعلّق بضبط نظام خاص للتعويض عن الأضرار الناتجة لأعوان قوات الأمن الداخلي عن حوادث الشغل والأمراض المهنية عدد 28/2020. وأقرت توجيه طلب مراسلة لرئيس الحكومة تتعلق بطلب رأي الحكومة وخاصة الوزارات المعنية حول مقترح القانون ، إضافة الى طلب عقد جلسة استماع لممثّلين عن جهة المبادرة.
- واصلت يوم 17 أفريل 2020 النظر في مقترح القانون واستمعت في شأنه الى النواب أصحاب المبادرة.

•لجنة النظام الداخلي والحصانة والقوانين البرلمانية والقوانين الانتخابية

واصلت يومي 17 و22 أفريل 2020 النظر في تنقيح النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب. وقد تداولت اللّجنة بخصوص شروط تكوين الكتل النيابية والانتماء اليها، والاستقالة وتغيير الانتماء.

اللّجان الخاصة

• لجنة الأمن والدّفاع

صادقت يوم 27 أفريل 2020 على تقريرها بخصوص زيارتها الميدانية إلى نقطة الارتكاز بالشوشة.

• اللّجنة الانتخابيّة

صادقت يوم 13 أفريل 2020 بأغلبية الأعضاء الحاضرين على قرار فتح باب الترشحات لسد الشغور في هيئة النفاذ الى المعلومة في صنف قاض اداري، تبعا لتعيين رئيسها وزيرا للدفاع الوطني.

الجلسات العامّة

- 03 أفريل 2020:

• التصويت على مشروع قانون يتعلق بالمصادقة على الإحالة لفائدة الدولة للقرض الرقاعي المصدر من قبل البنك المركزي التونسي بالسوق المالية العالمية، موضوع الإتفاقات المبرمة بين البنك المركزي التونسي و جمع من مؤسسات مالية أجنبية . بـ83 نعم 18 إحتفاظ و03 رفض.

- 14 أفريل 2020:

• التصويت على مشروع قانون يتعلق بإحالة ممتلكات وحقوق والتزامات الدولة المتعلقة بالمعابر الحدودية البرية إلى الديوان الوطني للمعابر الحدودية البرية برمته بـ 95 نعم 08 إحتفاظ و15 رفض.

- 24 أفريل 2020 :

• التصويت على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان المبرم بتونس بتاريخ 30 جانفي 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمتعلق باتفاق القرض المبرم بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والبنك الدولي للإنشاء والتعمير للمساهمة في تمويل تدعيم القطاع الطاقي برمته بـ 129 نعم 05 إحتفاظ و09 رفض

• التصويت على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق الضمان عند أول طلب المبرم بتاريخ 17 ديسمبر 2019 بين الجمهورية التونسية والبنك الإفريقي للتنمية والمتعلق باتفاق القرض المبرم بين بنك الاسكان والبنك الإفريقي للتنمية لتوفير خط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشطة في قطاعات الصحة والسكن الاجتماعي والصناعة والطاقات المتجددة بـ 121 نعم 07 إحتفاظ و22 رفض